

## الملف

### فضيحة الأسمنت وأحوال الحكم والإدارة في الضفة والقطاع

أثار تحايل شركات فلسطينية ومسؤولين كبار في السلطة الفلسطينية على قرار مصر بحظر تصدير الأسمنت إلى إسرائيل، وإقدامهم على تسهيل شراء أسمنت مصري بتراخيص من وزارة الاقتصاد الفلسطينية ومن ثم بيعه لشركة إسرائيلية، غضباً عارماً في فلسطين، واستنكاراً واسعاً، ومطالبة بمحاسبة المسؤولين عن هذه الفضيحة ومعاقبتهم. وكانت السلطات المصرية حظرت على الشركات في مصر بيع أسمنت لإسرائيل بعد أن أثارت شخصيات وطنية مصرية وهيئات مقاومة التطبيع الموضوع، لافتة النظر إلى أن حاجة إسرائيل إلى استيراد الأسمنت نجمت عن النقص الذي حدث نتيجة بناء جدار الفصل العنصري، وإلى أن استمرار شركات مصرية في بيع الأسمنت لإسرائيل معناه المساهمة بصورة غير مباشرة في تسريع بناء الجدار. وقد استجابت الشركات المصرية للحظر، لكن بضع شركات فلسطينية مشبوهة تطوعت لكسر الحظر، والالتفاف عليه، ونجحت - للأسف - في ذلك. إلا إن الأمر، لفداحته وقبحه، سرعان ما انكشف، مثيراً ضجة كبيرة وردات فعل حادة ما لبثت أن تطورت إلى ما بات يعرف بـ "فضيحة الأسمنت"، التي ما زالت تشغل الساحة الفلسطينية.

في إثر ذلك تحرك المجلس التشريعي وكلف ثلاث لجان البحث في القضية. كما أُلِّف لجنة تحقيق مصغرة، برئاسة نائب رئيس المجلس التشريعي (حالياً) حسن خريشة، أسند إليها مهمة السفر إلى القاهرة لجلء تفصيلات الموضوع وملابساته.

وقد أنجزت اللجان الثلاث تقريرها، وعرضته على المجلس التشريعي الذي أقره بأغلبية كبيرة، وتضمن توصيات تقضي بمحاسبة المسؤولين المتورطين. كذلك أنهت اللجنة المصغرة تحقيقاتها، وأوضح السيد حسن خريشة، رئيسها، في حوار مطول أجراه معه الصحافي شاكراً الجوهري، ما أسفرت عنه التحقيقات من نتائج، وما واجهته اللجنة في أثناء عملها من عراقيل ومحاولات تضليل.

ونشرت صحيفة "الأيام" (٢٠٠٤/٧/٣١) أنه تم تأليف لجنة قضائية من النائب

العام واثنين من مساعديه للتحقيق في القضية. وقد تسلم النائب العام ملفات الشركتين المتهمتين من وزارة الاقتصاد الوطني، بعد أن تسلمت اللجنة ملف التحقيق من اللجنة البرلمانية الثلاثية، المؤلفة من النواب حسن خريشة وجمال الشاتي وسعدي الكرنز، وتقريراً آخر من وزارة الاقتصاد موجهاً إلى الحكومة. ويضم ملف اللجنة البرلمانية أدلة مصرية وإسرائيلية وفلسطينية، بينها وثائق مكتوبة وصور فيديو وصور فوتوغرافية. وأضافت "الأيام" أن صور الفيديو، التي تظهر شاحنات تنقل الأسمنت من معبر العوجا إلى مدينتي ديمونا ورأس العين الإسرائيليتين، قد التقطتها شركة إسرائيلية منافسة.

وقد اعترف النائب حسن خريشة بذلك، لكنه أكد أن اللجنة تلقت الشريط من جهة فلسطينية كان وصلها. وأضاف: "ليس من الخطأ أن نستفيد من حرب قائمة بين شركات إسرائيلية متنافسة."

وتابعت الصحيفة قائلة إن النائب العام، حسين أبو عاصي، أعلن أن النيابة العامة شرعت فعلاً في التحقيق في قضية الأسمنت المصري، متوقفاً الانتهاء من التحقيق في هذا الملف وإغلاقه في فترة تتراوح بين شهرين وثلاثة أشهر. وأكد أهمية ما يوليه الرئيس عرفات من دعم ومساندة للنيابة العامة لتمكينها من القيام بدورها في التحقيق، مشدداً على أن النيابة العامة ستتخذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق أية شركة يثبت ضلوعها في توريد كميات من الأسمنت إلى الجانب الإسرائيلي.

ونظراً إلى خطورة الموضوع، وشعوراً من هيئة تحرير "مجلة الدراسات الفلسطينية" بأنه آن الأوان للتصدي شعبياً ورسمياً لظواهر الفساد التي استفحل أمرها، الآن ومهما تكن الأوضاع، ارتأت نشر التقرير المقدم إلى المجلس التشريعي، والحوار مع حسن خريشة، المذكورين أعلاه، وكلي لا يظلم أحد، نشر توضيح من السيد ماهر المصري، وزير الاقتصاد الفلسطيني، بشأن ما ورد في التقرير والحوار، اتهم فيه لجان التحقيق بتضخيم الوقائع، وعدم الدقة، وإيراد معلومات وأرقام مغلوطة فيها، والتشهير بأشخاص وبالسلطة الوطنية. وهي منشورة كلها في شبكة الإنترنت، ومتداولة على نطاق واسع.

وبهذه المناسبة، رأت هيئة التحرير أيضاً أنه قد يكون من المناسب نشر ندوة كانت عقدت في لندن في آذار/مارس ٢٠٠٠ (أنظر التقديم للندوة أدناه، ص ١٢٨) وتحدث فيها السيد عزمي الشيباني، عضو المجلس التشريعي ورئيس اللجنة المالية فيه آنذاك، عن أحوال الحكم والإدارة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأحجمت المجلة عن

نشرها في عدد صيف ٢٠٠٠، بل إنها سحبتها من المطبعة في آخر لحظة، تقديراً منها للأوضاع الصعبة التي كانت تواجهها السلطة الفلسطينية ورئيسها آنذاك. الأوضاع ما زالت صعبة، بل ازدادت سوءاً، لكن لعل بعض ما يشكو منه الوضع الفلسطيني الآن ناجم عن التسامح تجاه ما كان يشكو منه قبل أعوام. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>